وزارة المالية
Ministry of Finance

# تقرير نهاية العام المالي 2019م

# لأداء الميزانية الفعلي

# فهرس المحتوى


03 | مقدمة

04 | ملخص تنفيذي

06 | أولاً: الأداء الاقتصادي

10 | ثانياً: أداء المالية العامة

11 | أ- الإيرادات

13 | ب- النفقات

17 | ج- العجز والتمويل والدين

# مقدمة

تقوم وزارة المالية بإصدار تقرير نهاية العام لأداء الميزانية الفعلي في عام 2019م للعام الثالث على التوالي. ويشمل هذا التقرير استعراضاً لبيانات ومؤشرات أداء المالية العامة والاقتصاد خلال العام المالي 2019م، وأهم أسباب التباين عن تقديرات الميزانية المعتمدة.

ويمثل التقرير دعماً لمبادرات تعزيز الشفافية والإفصاح المالي وبما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 لرفع كفاءة الأداء المالي، حيث قامت الوزارة بعدة مبادرات في هذا المجال من خلال إصدار ونشر تقارير دورية عن الأداء المالي للميزانية العامة للدولة، وتطوير مستوى الإفصاح حول وضع وتنفيذ السياسات والمبادرات، وإصدار التقارير مثل بيان الميزانية العامة للدولة، وبيان الميزانية التمهيدي، وتقرير نسخة المواطن، بالإضافة إلى تقارير الأداء ربع السنوية للميزانية العامة للدولة.

وستستمر وزارة المالية في إعداد ونشر التقارير التي تعزز الشفافية والإفصاح وشرح السياسات والمبادرات والبرامج التي تقوم بتبنيها وتنفيذها.

# ملخص تنفيذي

شهد العام المالي 2019م تحقيق العديد من المستهدفات المالية والاقتصادية من أهمها المحافظة على عجز الميزانية عند المستوى المعتمد رغم انخفاض الإيرادات النفطية بشكل ملحوظ، نتيجة رفع كفاءة الإنفاق وتحسن تحصيل الإيرادات غير النفطية مما يحافظ على مؤشرات الاستقرار والاستدامة المالية. وقد تحقق في الوقت نفسه هدفاً رئيساً يتمثل في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي غير النفطي بمعدلات هي الأعلى خلال السنوات الأربع الماضية قاده القطاع الخاص، مع تعافي الاستثمار الخاص، ونمو في الأنشطة الاقتصادية المختلفة نتيجة الإصلاحات الحكومية لتحسين مناخ الأعمال وزيادة الفرص المتاحة أمامه لتنمية دوره في الاقتصاد.

وسجل أداء المالية العامة في عام 2019م انخفاضًا في إجمالي النفقات بحوالي 4.2% عن الميزانية المعتمدة مدفوعاً بانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 31.1%، نتيجة العمل على إعادة ترتيب الأولويات ورفع كفاءة الإنفاق وتولي القطاع الخاص تمويل إنشاء وتشغيل عدد من المشاريع ومنها مشاريع المياه والطاقة ومعالجة الصرف الصحي، في حين انخفض إجمالي الإيرادات بحوالي 5% مدفوعاً بانخفاض الإيرادات النفطية عن المقدر لها في الميزانية بحوالي 10.2% مقابل ارتفاع في الإيرادات غير النفطية بنسبة 6.1% عن المقدر في الميزانية المعتمدة. ويعود ذلك إلى تحسن في أداء النشاط الاقتصادي والإدارة الضريبية، وهذا بدوره قلل من أثر الانخفاض في إجمالي الإيرادات. وبلغ عجز الميزانية الفعلي في نهاية العام 2019م نحو 133 مليار ريال ما يعادل 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نحو 131 مليار ريال ما يعادل 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي في الميزانية المعتمدة.

بلغ رصيد الدين العام في نهاية العام 2019م نحو 678 مليار ريال (أي ما يعادل 22.8% من الناتج المحلي الإجمالي) كما كان مخططاً له عند إعداد الميزانية، بينما بلغ رصيد الاحتياطيات الحكومية نحو 470 مليار ريال ما يعادل 15.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما شهد العام 2019م استمراراً لوتيرة النمو للمؤشرات الاقتصادية، ليسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً إيجابياً بنحو 0.3% على الرغم من التراجع السلبي للقطاع النفطي بحوالي 3.6% نتيجة انخفاض إنتاج النفط، ليدعم القطاع غير النفطي بشكل رئيس الأداء الإيجابي بنمو ملحوظ بلغ نحو 3.3% ويعتبر الأعلى منذ عام 2015م، وذلك بمساهمة متزايدة في كُلٍ من الاستهلاك والاستثمار الخاص.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من الاستمرار في تنفيذ العديد من الإجراءات التصحيحية خلال العام 2019م، إلا أن مجمل الأنشطة غير النفطية شهدت تحسناً ملحوظاً، خاصةً نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، ونشاط التشييد والبناء، ونشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية (يتضمن أنشطة مثل الترفيه والسياحة)، ونشاط النقل والتخزين والاتصالات.

## مقارنة الأداء الفعلي لعام 2019م مع الميزانية

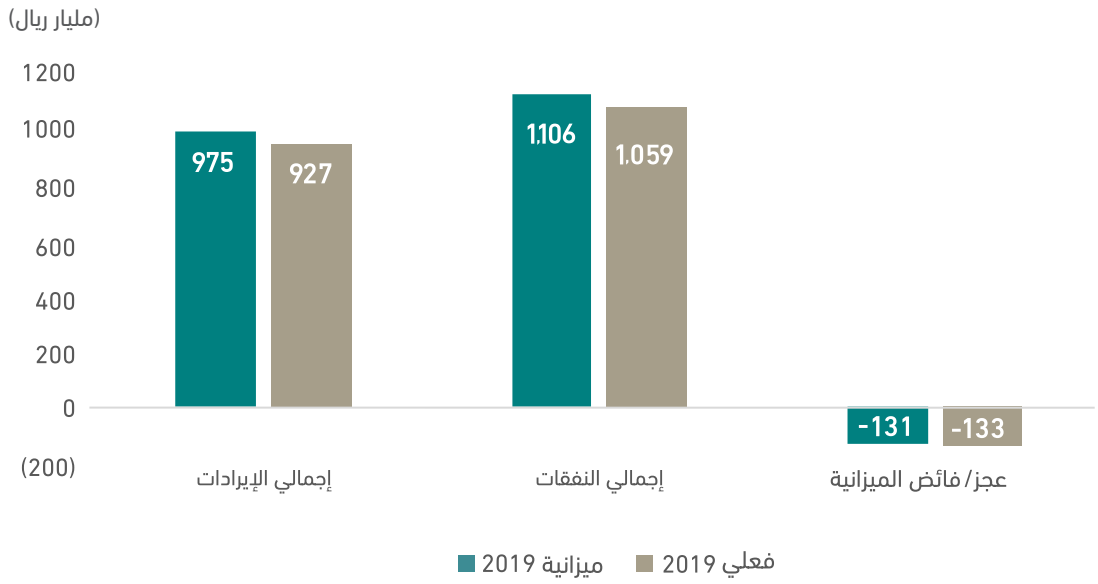


المصدر: وزارة المالية

# 01

# الأداء الاقتصادي

## أولاً: الأداء الاقتصادي

### الناتج المحلي الإجمالي

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2019م نحو 0.3% مقارنة بالمقدر في الميزانية عند 2.6% وذلك نتيجةً للتراجع السلبي في الناتج المحلي النفطي الحقيقي بنسبة 3.6% في الوقت الذي حقق الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي نمواً بأكثر من المقدر ليصل إلى 3.3%. وقد كان لسياسات الحكومة المحفزة للنشاط الاقتصادي من خلال مساندة الأسر والقطاع الخاص الدور الإيجابي في تعزيز النمو الاقتصادي واستكمال التعافي الاقتصادي الذي بدأ منذ عام 2018م ولكن بمعدلات أعلى. وساهم في ذلك أيضاً سياسات الحكومة في مواصلة تنفيذ المشاريع الكبرى مثل نيوم، والقدية، والبحر الأحمر، وبرامج تحقيق الرؤية، وتعزيز دور القطاع الخاص من خلال زيادة الفرص المتاحة أمامه بما في ذلك المشاركة في مشاريع البنية التحتية، وإلغاء القيود على الاستثمار الأجنبي في أنشطة مثل خدمات توظيف القوى العاملة، وخدمات الوسائط السمعية والبصرية، وخدمات الوساطة العقارية، وخدمات النقل البري، بالإضافة إلى وكالات ومكاتب التوظيف. كما تم منح عشرين شركة من شركات رأس المال الجريء تراخيص دخول للمملكة، وبلغ عدد التراخيص الصادرة للاستثمار الأجنبي نحو 1,131 رخصة استثمارية لعام 2019م بنمو ملحوظ يقارب 54% عما تحقق في عام 2018م ويعادل ثلاثة أضعاف ما تحقق في عام 2017م، إلى جانب نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2019م بنحو 7.4% مقارنة بالعام السابق.

كما شهد آواخر عام 2019م تطوراً مهماً تمثل في طرح شركة أرامكو للاكتتاب العام كما كان مخططاً له وهو بجانب أهميته يمثل إشارة واضحة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص وتنمية دوره في الاقتصاد. كما شهدت التطورات أيضاً السماح بتداول الديون السيادية للمستثمرين الأجانب، وزيادة القروض الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كما انعكست الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية التي تم تنفيذها في تحسن ترتيب المملكة في العديد من التقارير والمؤشرات الدولية البارزة، لتحتل المملكة المرتبة الأولى عالمياً من حيث التقدم في إصلاحات بيئة الأعمال بحسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020م الصادر عن البنك الدولي، كما تقدمت المملكة 13 مرتبة وفقاً لتقرير التنافسية العالمي الصادر من المعهد

الدولي للتنمية الإدارية لتصل إلى المرتبة 26 عالمياً والسابعة من بين دول مجموعة العشرين. وانعكس ذلك على عودة معدلات النمو الإيجابية في الاقتصاد وتعافي أداء القطاع الخاص من أثر تلك الإجراءات التصحيحية خلال العامين السابقين، كما شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية غير النفطية نمواً ملحوظاً خاصةً نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، ونشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، ونشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية (يتضمن أنشطة مثل الترفيه والسياحة)، ونشاط النقل والتخزين والاتصالات.

وعلى إثر ذلك، شهد أداء القطاع غير النفطي نمواً ملحوظاً بلغ 3.3% في عام 2019م مقارنة بنحو 2.2% في عام 2018م و 1.3% في عام 2017م مدعوماً بنمو القطاع الخاص بنسبة 3.8% للفترة نفسها مقارنة بنحو 1.9% و 1.5% في عامي 2018م و2017م على التوالي. وشهدت معدلات نمو الاستهلاك الخاص ارتفاعاً ملحوظاً بمعدل نمو حقيقي بلغ نحو 4.5% مقارنة بنحو 1.9% في عام 2018م و 3.2% في عام 2017م.

وبالنسبة لمعدلات النمو الاسمية، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في عام 2019م نحو 0.8% مقارنة بالمقدر في الميزانية عند 6.4% نتيجةً للتراجع السلبي في الناتج المحلي النفطي الإسمي بنحو 6.0% وذلك بسبب تراجع أسعار النفط في حين نما الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 4.2% خلال الفترة نفسها.

**تطورات معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي حسب القطاعات**

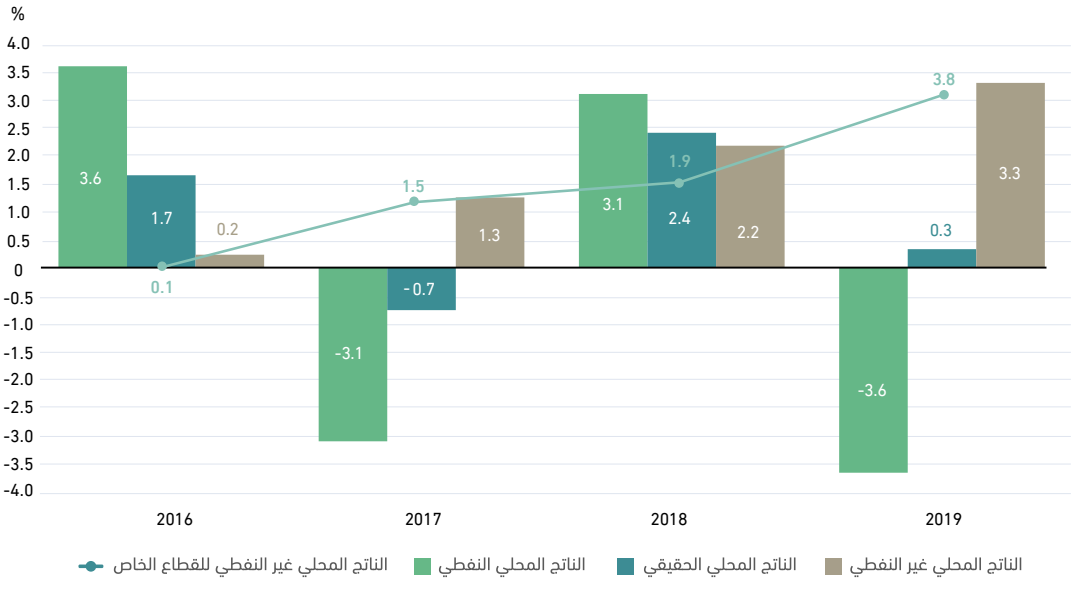


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

## معدلات التضخم

سجل مؤشر أسعار المستهلك تراجعاً سلبياً بنسبة 2.1%[1] في عام 2019م (وذلك بعد تعديل الهيئة العامة للإحصاء في شهر فبراير من العام 2020م لسنة الأساس لمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك لتصبح سنة الأساس عام 2018م بدلاً من 2013م، وتحديث الأوزان النسبية لأقسام المؤشر بناءً على نتائج مسح دخل وإنفاق الأسرة لعام 2018م)، حيث كان ذلك نتيجةً للتراجع السلبي في قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 8.6% والذي يبلغ وزنه النسبي حوالي 25.5% من قيمة المؤشر، كذلك التراجع السلبي في أقسام مثل النقل، والاتصالات، والملابس والأحذية، والسلع والخدمات الشخصية المتنوعة، وتمثل هذه الأقسام مجتمعةً ما نسبته 35.4% من الوزن النسبي من قيمة المؤشر. إضافة إلى تلاشي آثار الضغوط التضخمية لعام 2018م الذي شهد ارتفاعاً في الأسعار ارتباطاً ببعض الإصلاحات الاقتصادية المطبقة.

### معدلات نمو المؤشرات الاقتصادية لعام 2019م

| | التقديرات | الفعلي* |
|---|---|---|
| نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي | %2.6 | %0.3 |
| الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار ريال) | 3,125 | 2,974 |
| نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي | %6.4 | %0.8 |
| التضخم | %2.3 | %-2.1 |

*المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

[1] وفقاً للمنهجية السابقة يكون معدل التضخم قد بلغ 1.2-% في عام 2019م.

# 02

# أداء المالية العامة

## ثانياً: أداء المالية العامة

### أ- الإيرادات

بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية في العام 2019م حوالي 927 مليار ريال منخفضاً عن الميزانية المعتمدة بما يقارب 48 مليار ريال أي ما نسبته 5%؛ وذلك نتيجةً لتراجع الإيرادات النفطية التي سجلت نحو 594 مليار ريال، أي بانخفاض نسبته 10.2% عن المقدر في الميزانية، و 2.8% مقارنة بالعام السابق 2018م. ويُعزى هذا الانخفاض في الإيرادات النفطية إلى تراجع إنتاج النفط حسب اتفاقية أوبك+ مطلع عام 2019م بالإضافة إلى تراجع الأسعار العالمية.

في المقابل، حققت الإيرادات غير النفطية في عام 2019م نحو 332 مليار ريال، مرتفعة بحوالي 19 مليار ريال أي بنسبة 6.1% عن المقدر في الميزانية وبنسبة 12.9% مقارنة بالعام السابق 2018م، ويعود ذلك بشكل رئيس لتحسن أداء النشاط الاقتصادي والإدارة الضريبية وتحسين آليات التحصيل.

**مقارنة الإيرادات الفعلية لعام 2019م مع الميزانية**

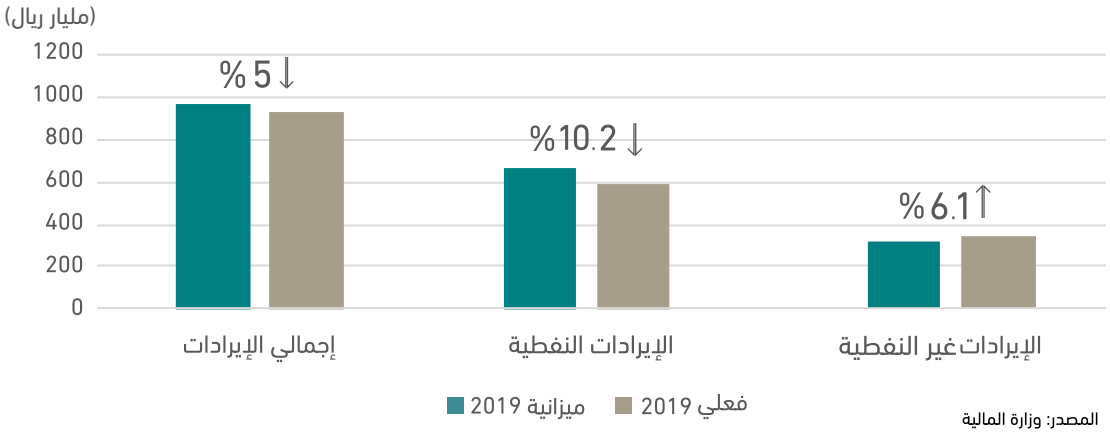


المصدر: وزارة المالية

وأدناه تفاصيل لأهم بنود الإيرادات الرئيسة وفقاً للتصنيف الاقتصادي:

#### الإيرادات الضريبية

سجلت الإيرادات الضريبية في العام 2019م نحو 220 مليار ريال بارتفاع نسبته 20% مقارنة بالميزانية، نتيجة تحسن النمو الاقتصادي خلال العام، والذي انعكس أثره الإيجابي على عدد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية.

فحققت **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** لعام 2019م ارتفاعاً نسبته 9.1% مقارنةً بالمقدر في الميزانية، حيث بلغت حوالي 17 مليار ريال، وساهم في ذلك تحسن أداء الإدارة الضريبية.

بلغت **إيرادات الضرائب على السلع والخدمات** لعام 2019م حوالي 155 مليار ريال مرتفعة بنسبة 17.7% عن تقديرات الميزانية، ويُعزى ذلك إلى عدة أسباب منها: ارتفاع إيرادات ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية بنسبة 31%

و 39.6% على التوالي عن المقدر لهما بالميزانية وذلك نتيجة زيادة معدلات الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص، بالإضافة إلى تحصيل مبالغ من تسويات قطاع الاتصالات، وتسهيل إجراءات استخراج تأشيرات العمل من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. كما تجدُر الإشارة إلى أن المقابل المالي على العمالة الوافدة وعلى المرافقين بلغ إجماليه نحو 45 مليار ريال.

بينما سجلت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** (الرسوم الجمركية) ارتفاعاً قدره 3.3% عن المقدر في الميزانية، حيث سجلت ما قيمته 17 مليار ريال. ويعزى ذلك إلى نمو الواردات السلعية بنسبة 5.3%، بالإضافة إلى تطبيق مبادرة التدقيق اللاحق بعد الفسح والتوسع بعمليات التدقيق ضمن جهود رفع كفاءة التحصيل.

سجلت إيرادات **الضرائب الأخرى** (الزكاة) لعام 2019م حوالي 30 مليار ريال بنسبة ارتفاع قدرها 60.1%، وساهم في ذلك زيادة عدد المكلفين المسجلين لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل بالإضافة إلى تحصيل إيرادات تسويات زكاة البنوك بحوالي 6 مليار ريال.

## الإيرادات الأخرى

بلغ إجمالي الإيرادات الأخرى في العام 2019م حوالي 707 مليار ريال منخفضاً عما قُدّر له في بداية العام بحوالي 10.7%. يعود السبب الرئيس إلى الانخفاض في الإيرادات النفطية بنحو 10.2% في عام 2019م، وذلك نتيجة تطورات أسواق النفط، حيث بلغ متوسط إنتاج النفط خلال العام 9.8 مليون برميل يومياً، وبلغ متوسط أسعار نفط برنت 64.4 دولاراً للبرميل، مقارنة بمتوسط إنتاج 10.3 مليون برميل يومياً ومتوسط سعر بلغ 71.1 دولار للبرميل في عام 2018م.

**مقارنة الإيرادات الفعلية لعام 2019م مع الميزانية**

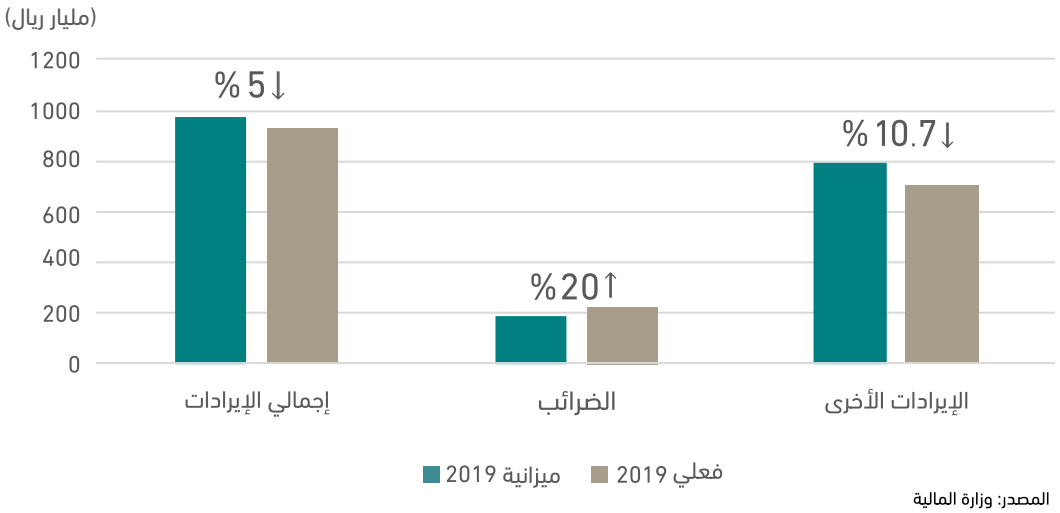


المصدر: وزارة المالية

## ب- النفقات

بلغ إجمالي النفقات الفعلية في العام 2019م نحو 1,059 مليار ريال (35.6% من الناتج المحلي الإجمالي) منخفضة عما قُدّر لها في الميزانية بنسبة 4.2% أي بحوالي 47 مليار ريال، وذلك نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من تطبيق العديد من السياسات لزيادة فاعلية الإنفاق، ومراجعة للبرامج والمشاريع المقدرة في الميزانية مع التركيز على المشاريع ذات العائد الأعلى، وتولي القطاع الخاص تمويل إنشاء وتشغيل عدد من المشاريع بالإضافة إلى تمديد فترة تنفيذ بعض البرامج والمشاريع على فترات زمنية أطول. وارتفعت النفقات التشغيلية بحوالي 3.5% (30 مليار ريال) عن المعتمد في الميزانية متأثرة بالارتفاع في الصرف على باب تعويضات العاملين بنحو 10.8% (49 مليار ريال) الناتج عن إعادة تصنيف بدل الغلاء للموظفين والمتقاعدين أثناء تنفيذ الميزانية، إضافة إلى سداد المستحقات السابقة للجهات الحكومية. وفي المقابل، تراجعت النفقات الرأسمالية بنحو 31.1% (77 مليار ريال) مقارنة بالميزانية المعتمدة.

### مقارنة النفقات الفعلية لعام 2019م مع الميزانية المعتمدة

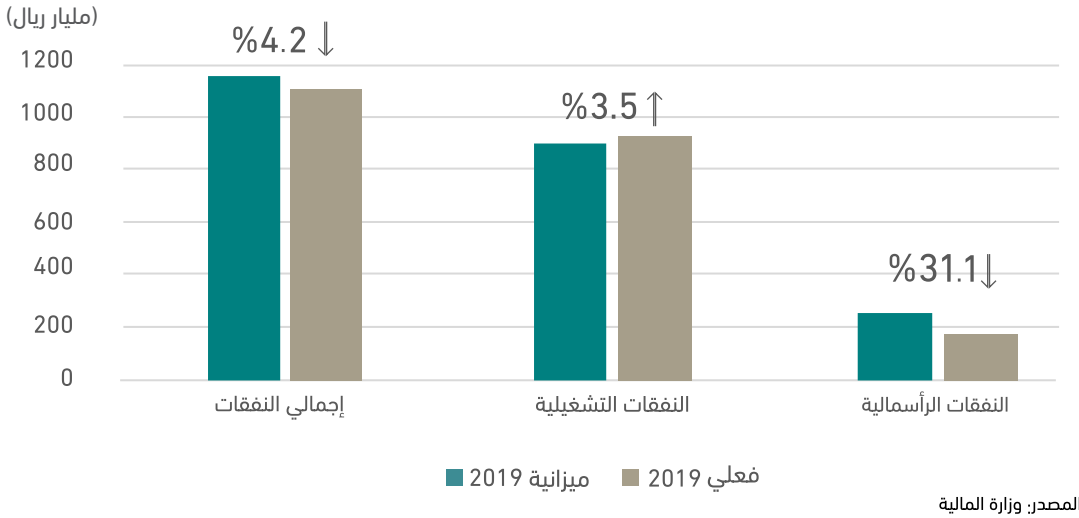


المصدر: وزارة المالية

## النفقات التشغيلية

بلغت النفقات التشغيلية في العام 2019م نحو 890 مليار ريال مرتفعة عن الميزانية المعتمدة بنحو 3.5% ويعود الارتفاع في النفقات التشغيلية إلى إعادة تصنيف بعض البنود بالإضافة إلى سداد مستحقات سابقة.

بلغ الصرف على باب تعويضات العاملين حوالي 505 مليار ريال بارتفاع نسبته 10.8% (49 مليار ريال) عن الميزانية المعتمدة حيث تم إعادة تصنيف بند بدل غلاء المعيشة للموظفين والمتقاعدين بين أبواب النفقات التشغيلية إلى باب تعويضات العاملين، بالإضافة إلى سداد مستحقات سابقة للمؤسسة العامة للتقاعد. كما ارتفع الإنفاق على باب المنافع الاجتماعية بنحو 11.8% (9 مليار ريال) للزيادة المحصلة من إيرادات الزكاة على المؤسسات والشركات وبالتالي ما يقابلها من نفقات اجتماعية، كما بلغ إجمالي ما صرف على برنامج حساب المواطن خلال العام المالي 2019م 31 مليار ريال (37.4% من إجمالي الإنفاق على باب المنافع الاجتماعية).

في المقابل، جاء باب السلع والخدمات وباب المصروفات الأخرى منخفضاً بحوالي 8.1% (14 مليار ريال) و 3.5% (3 مليار ريال) على التوالي عن الميزانية المعتمدة لهما نتيجة الآثار الإيجابية لإصلاحات رفع كفاءة إدارة المالية العامة، ومن بينها تطوير نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، بالإضافة إلى مراجعة بعض برامج تحقيق الرؤية وتمديد فترة البعض الآخر على فترات زمنية أطول.

## النفقات الرأسمالية

بلغ إجمالي النفقات الرأسمالية في عام 2019م حوالي 169 مليار ريال بانخفاض نسبته 31.1% (77 مليار ريال) عن المعتمد في الميزانية. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لمراجعة السياسات والمشاريع المخطط لها في الميزانية مع التركيز على المشاريع ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والعائد الأعلى وتولي القطاع الخاص تمويل إنشاء وتشغيل عدد من المشاريع، كذلك تمديد بعض المشروعات الأخرى في إطار إعادة ترتيب الأولويات. فقد تم إنفاق حوالي 7 مليار ريال على برنامج الإسكان (48.2% من إجمالي الإنفاق على برنامج الإسكان)، و 15 مليار ريال على برنامج خدمة ضيوف الرحمن وبالإضافة إلى إنفاق 15 مليار ريال على برنامج التحول الوطني (72.4% من إجمالي الإنفاق على البرنامج).

## الأداء الفعلي للميزانية العامة للدولة خلال العام 2019م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

| | ميزانية 2019 | فعلي 2019 | التغير % |
|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | | | |
| **إجمالي الإيرادات** | **975** | **927** | **%-5.0** |
| **الضرائب** | **183** | **220** | **%20.0** |
| الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية | 16 | 17 | %9.1 |
| الضرائب على السلع والخدمات | 132 | 155 | %17.7 |
| الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية | 17 | 17 | %3.3 |
| ضرائب أخرى | 19 | 30 | %60.1 |
| **الإيرادات الأخرى** | **791** | **707** | **%-10.6** |
| منها: الإيرادات النفطية | 662 | 594 | %-10.2 |
| **النفقات** | | | |
| **إجمالي النفقات** | **1,106** | **1,059** | **%-4.2** |
| **المصروفات (النفقات التشغيلية)** | **860** | **890** | **%3.5** |
| تعويضات العاملين | 456 | 505 | %10.8 |
| السلع والخدمات | 175 | 161 | %-8.1 |
| نفقات التمويل | 21 | 21 | %0.0 |
| الإعانات | 32 | 23 | %-26.9 |
| المنح | 3 | 1 | %-63.9 |
| المنافع الاجتماعية | 73 | 82 | %11.8 |
| مصروفات أخرى | 100 | 97 | %-3.5 |
| **الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)** | **246** | **169** | **%-31.1** |
| **عجز الميزانية** | | | |
| **عجز الميزانية** | **-131** | **-133** | |
| كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | %-4.2 | %-4.5 | |
| **الدين والأصول** | | | |
| **الدين** | **678** | **678** | |
| كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | %21.7 | %22.8 | |
| الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي | 496 | 470 | |
| كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | %15.9 | %15.8 | |

**المصدر: وزارة المالية**

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

وبالنظر إلى حجم الإنفاق على مستوى القطاعات مقارنة بما اعتمد له بداية العام، نلاحظ ارتفاع الإنفاق على قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية بـ 10.6% ويعود ذلك الى ارتفاع الصرف الفعلي على إعانة الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى سداد مبالغ الفاتورة المجمعة (10.5 مليار ريال) والتي صدرت الموافقة عليها في فبراير 2019م والتي تهدف إلى دعم المنشآت الملتزمة بالتوطين. كما ارتفع الإنفاق على قطاع التعليم بنسبة 4.9% حيث مثّل الإنفاق على قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية وقطاع التعليم 37% من إجمالي الإنفاق الفعلي في عام 2019م.

في المقابل، انخفض الإنفاق على بعض القطاعات وهذا يعود إلى حركة المراجعة التي تمت على البرامج والمشاريع وأدت إلى تمديد أو تأجيل بعض المشاريع والبرامج لمدد أطول مع التأكيد على حماية الأثر الاجتماعي والاقتصادي.

## النفقات الفعلية للقطاعات لعام 2019م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

| القطاع | الميزانية | المنصرف الفعلي | التغير % |
|---|---|---|---|
| الإدارة العامة | 28 | 31 | %12.3 |
| العسكري | 191 | 208 | %8.7 |
| الأمن والمناطق الإدارية | 103 | 114 | %10.6 |
| الخدمات البلدية | 62 | 50 | %-19.8 |
| التعليم | 193 | 202 | %4.9 |
| الصحة والتنمية الاجتماعية | 172 | 190 | %10.6 |
| الموارد الاقتصادية | 131 | 94 | %-28.8 |
| التجهيزات الأساسية والنقل | 70 | 59 | %-16.6 |
| البنود العامة | 156 | 113 | %-27.7 |
| **المجموع** | **1,106** | **1,059** | **%-4.2** |

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية
المصدر: وزارة المالية

## ج- العجز والدين والتمويل

سجل عجز الميزانية الفعلي في نهاية العام 2019م نحو 133 مليار ريال ما يعادل 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نحو 131 مليار ريال ما يعادل 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي في الميزانية المعتمدة. ويمثل تحقق عجز الميزانية المستهدف بشكل كبير على الرغم من الانخفاض الملحوظ في الإيرادات النفطية تأكيداً على أن الحفاظ على الاستقرار والاستدامة المالية هو من الأهداف الرئيسة للسياسة المالية التي تنتهجها الحكومة.

ولتمويل العجز والاحتياجات التمويلية الأخرى، اتبعت الحكومة سياسات تمويلية متنوعة ما بين إصدارات الدين المحلية والخارجية والسحب من الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي. وقد التزمت وزارة المالية بخطة الإصدارات المعلنة في الميزانية المعتمدة حيث بلغ إجمالي الإصدارات الحكومية 120 مليار ريال (تشمل سداد مدفوعات أصل الدين بحوالي 2 مليار ريال)، ليسجل إجمالي رصيد الدين 678 مليار ريال في نهاية العام المالي 2019م (ما يعادل 22.8% من الناتج المحلي الإجمالي) وهو نفس حجم الدين المخطط له في الميزانية المعتمدة لعام 2019م. وتتراوح آجال استحقاق الدين العام بين 5-31 سنة بمتوسط أجل استحقاق 8.7 سنة بنهاية العام.

بلغ متوسط أسعار العائد لإجمالي الإصدارات المحلية والدولية حتى نهاية العام 2019م ما يقارب 3.12% بإجمالي نفقات تمويل تعادل حوالي 21 مليار ريال كما قُدر لها في ميزانية العام 2019م.

وشهدت تكاليف التمويل انخفاضاً للإصدارات التي تمت خلال النصف الثاني من عام 2019م، حيث بلغ متوسط سعر العائد على السندات المحلية والدولية ما يقارب 2.5% مقارنة بـ 4.1% للإصدارات التي تمت خلال النصف الأول من العام. ويعود سبب انخفاض تكاليف التمويل خلال النصف الثاني من العام إلى تنويع المحفظة بدخول الأسواق الأوروبية بالإضافة إلى انخفاض أسعار الفائدة بين البنوك السعودية (السايبور) بنهاية عام 2019م بـ 74 نقطة أساس لتصل

إلى ما يقارب 2.2% مقارنة بـ 2.9% بداية العام، وذلك تزامناً مع خفض أسعار الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي.

كما تم استخدام حوالي 20 مليار ريال من رصيد الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي لتغطية الاحتياجات التمويلية. وقد بلغت الاحتياطيات الحكومية بنهاية عام 2019م نحو 470 مليار ريال أي ما يعادل 15.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 490 مليار ريال في نهاية 2018م.

## مقارنة إصدارات الدين وحجم الدين نهاية العام 2019م مع الميزانية

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

| | ميزانية 2019 | فعلي 2019 |
|---|---|---|
| **إجمالي إصدارات الدين** | 120 | 120 |
| إجمالي الإصدارات المحلية | 71 | 70 |
| إجمالي الإصدارات الخارجية | 49 | 50 |
| **إجمالي السحوبات من الاحتياطيات الحكومية** | 22 | 20 |
| **حجم الدين نهاية العام** | 678 | 678 |

**المصدر: وزارة المالية**

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية